مهارات
Maharat

GMMP+30

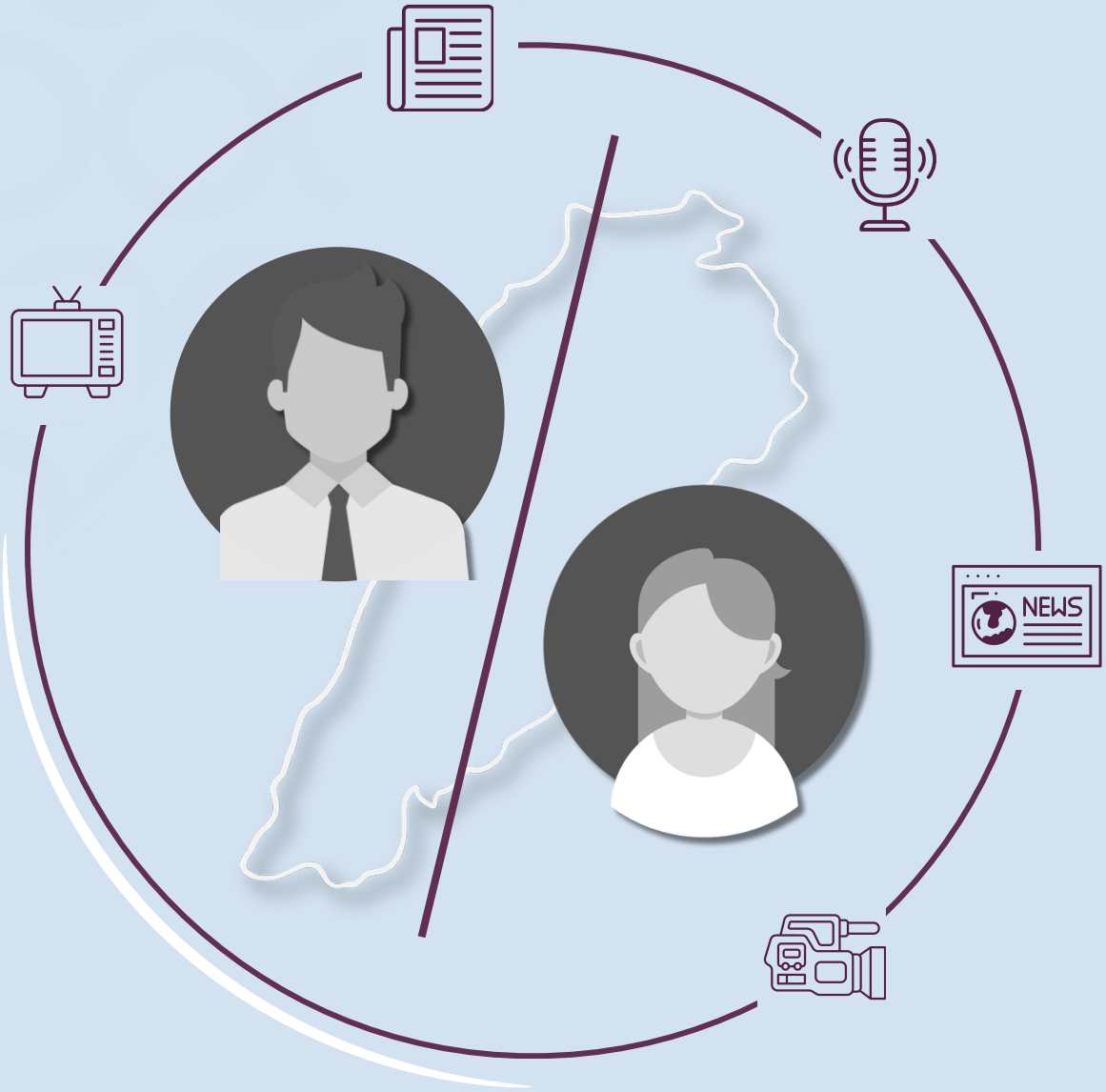

من يصنع الخبر؟

فجوة التمثيل الجندري في الإعلام اللبناني

لبنان ٢٠٢٥ | التقرير الوطني

مشروع الشبكة العالمية لمراقبة وسائل الاعلام GMMP

التقرير الوطني لبنان 2025
تمثيل النساء والرجال في الاعلام اللبناني.

أُعِدّ هذا التقرير من قبل مؤسسة مهارات في إطار المشروع العالمي لرصد وسائل الإعلام (GMMP)، وبالتعاون مع الرابطة العالمية للاتصال المسيحي (WACC).

إعداد التقرير:
الدكتور طوني مخايل

بمساهمة:
جلال يموت - صحافي وباحث

يُنسّق مشروع GMMP 2025 عالميًا من قبل الرابطة العالمية للاتصال المسيحي (WACC).

GMMP+30

Global Media Monitoring Project 2025

بالشراكة مع:

© بيروت ٢٠٢٦

يخضع تقرير GMMP 2025 لرخصة المشاع الإبداعي:

Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivs.

الفهرس

توطئة ١

مقدمة ٢
السياق العالمي
السياق الوطني

الملخص التنفيذي ٦

الأجندة الإخبارية في لبنان يوم 6 أيار 2025 ..... ٨

المشهد الإعلامي في لبنان ١٠

منهجية الرصد ١١
وسائل الإعلام المرصودة

القسم الاول: التحليل الكمي ١٣
مواضيع التغطية الاخبارية
الفاعلين في التغطية الاخبارية
الاشخاص موضوع القصة
تمثيل النساء والرجال في التغطية الإعلامية
حضور المرأة في التغطية السياسية
المرأة كمحور للتغطية الاخبارية
المساواة بين الجنسين في تغطيات 6 أيار 2025
وظائف وادوار النساء المشاركات في صناعة الخبر
صانعوا ومقدموا المحتوى الاخباري المرصود

القسم الثاني: خلاصات رئيسية واهم التوصيات ٢٣
الخلاصات الرئيسية
التوصيات العملية

توطئة

تندرج هذه الدراسة ضمن مشاركة لبنان في المشروع العالمي لرصد الإعلام (GMMP 2025)، وهو مبادرة بحثية دولية تُنفَّذ كل خمس سنوات لرصد تمثيل النساء والرجال في الأخبار وتحليل أنماط التغطية الإعلامية من منظور المساواة الجندرية، استنادًا إلى التزامات الدول بإعلان ومنهاج عمل بيجين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وأهداف التنمية المستدامة.

استندت الدراسة إلى رصد كمّي ونوعي للتغطيات الإخبارية التي نشرتها أو بثّتها 15 وسيلة إعلامية لبنانية (صحف، تلفزيون، إذاعة، ومواقع إلكترونية) خلال يوم الرصد العالمي في 6 أيار 2025. وشمل التحليل مضمون 170 مادة إخبارية، ورصد الأشخاص الظاهرين فيها بوصفهم فاعلين أو مصادر، إضافة إلى الصحافيين والصحافيات المشاركين في إنتاج المحتوى، مع تصنيف الموضوعات، والأدوار، واللغة، وموقع النساء ضمن السردية الإخبارية.

تُظهر نتائج الرصد استمرار اختلالات بنيوية في التمثيل الجندري داخل الأخبار في لبنان. فقد هيمنت السياسة والحكم على الأجندة الإخبارية، فيما بقي حضور النساء محدودًا، ولا سيّما في التغطيات السياسية، حيث غابت النساء شبه كليًا عن مواقع الفعل والقيادة كمصادر إخبارية. كما أظهر الرصد فجوة واضحة بين الحضور المرتفع للنساء في إنتاج الأخبار، وغيابهن عن مضمونها كمصادر، وخبيرات، وفاعلات في الشأن العام.

في المقابل، سُجّل غياب شبه كامل لقضايا المساواة الجندرية والسياسات العامة الداعمة لحقوق النساء، وتهميش للقضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تمسّ النساء بشكل مباشر، إضافة إلى استمرار أنماط لغوية وتمثيلية تعيد إنتاج الصور النمطية أو تحصر النساء في أدوار هامشية أو رمزية.

يخلص هذا التقرير إلى أن الإعلام اللبناني، رغم تنوّعه وتعدّد منصّاته، لا يزال يعكس اختلالات جندرية عميقة في تمثيل الفاعلين والقضايا، وأن تعزيز حضور النساء في غرف الأخبار لا يكفي وحده لإحداث تغيير في الخطاب الإعلامي، ما لم يُقترن بسياسات تحريرية واضحة، وممارسات مهنية واعية، وربط منهجي بين الرصد والمساءلة والتطوير.

وبناءً عليه، تقدّم الدراسة مجموعة توصيات عملية تهدف إلى تعزيز التمثيل العادل للنساء في الأخبار، وتكريس الإعلام كمساحة للمشاركة المتكافئة، والمساءلة الديمقراطية، وتنفيذ التزامات لبنان الوطنية والدولية في مجال المساواة الجندرية.

المقدمة

السياق العالمي

في إطار عمل الشبكة العالمية لمراقبة وسائل الاعلام من خلال مشروع الرصد الاعلامي العالمي (GMMP). يستند التقرير العالمي [1] GMMP 2025 الذي يصدر كل خمسة سنوات إلى المرجعية الأساسية لإعلان ومنهاج عمل بيجين (1995)، الذي شدّد على أن تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة والمتساوية في جميع مجالات المجتمع، ولا سيّما في صنع القرار والوصول إلى مواقع النفوذ، والتي تشكّل ركيزة أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلام. وقد خصّ منهاج بيجين الإعلام بمحور مستقل، حدّد هدفين رئيسيين: تعزيز مشاركة النساء وإمكانية وصولهن إلى التعبير وصنع القرار عبر وسائل الإعلام والتقنيات الحديثة، وضمان تقديم صورة متوازنة وغير نمطية عن النساء في المحتوى الإعلامي.

انطلق أول رصد عالمي للإعلام استجابةً للحاجة إلى أدلة واقعية حول موقع النساء وأدوارهن في الأخبار، وتكرّس لاحقًا الرصد الإعلامي كأداة أساسية لمتابعة تنفيذ التزامات بيجين. وعلى مدى ثلاثين عامًا، تطوّر GMMP ليصبح أكبر وأطول مبادرة بحثية ومناصِرة للمساواة الجندرية في الأخبار، موفّرًا قاعدة بيانات مقارنة تغطي أكثر من 160 دولة منذ عام 1995.
ورغم التحوّلات الكبيرة التي شهدها المشهد الإعلامي العالمي، ولا سيّما مع توسّع الإعلام الرقمي، يُظهر التقرير أن أنماط التغطية الإخبارية الأساسية لم تتغيّر جذريًا. فما زالت الأخبار تركّز بدرجة كبيرة على قضايا السياسة والاقتصاد والسلطة، وهي مجالات يهيمن عليها الرجال تاريخيًا، وانتقل هذا التوجّه من وسائل الإعلام التقليدية إلى المنصات الرقمية بدل أن يتراجع. وتشير النتائج إلى أن الرقمنة لم تُحدث قطيعة حقيقية مع المعايير الصحافية السائدة، بل أعادت إنتاجها، ما حدّ من تنوّع القضايا المطروحة ومن حضور النساء كفاعلات أساسيات في الأخبار.

ويحدّد التقرير ثلاثة تحديات مترابطة لمواجهة هذا الواقع: أولًا، تصحيح الانحياز في اختيار الموضوعات الإخبارية بحيث لا تقتصر التغطية على دوائر النفوذ التقليدية؛ ثانيًا، إدماج القضايا الاجتماعية والإنسانية التي تعكس تجارب النساء واهتماماتهن بصورة أكثر انتظامًا ووعيًا؛ وثالثًا، تعزيز حضور النساء وأصواتهن في المجالات التي اعتُبرت طويلًا حكرًا على الرجال، سواء كمصادر للخبر أو كصاحبات أدوار قيادية.

1- GMMP 2025 highlights of findings: progress on a plateau, https://www.unwomen.org/sites/default/files/2025-09/gmmp2025-highlights-of-findings_03092025.pdf

تعتمد نتائج GMMP 2025 على تحليل نحو 30 ألف مادة إخبارية في 94 دولة خلال يوم الرصد العالمي في 6 أيار/مايو 2025. وتُظهر النتائج أن التقدّم نحو التوازن الجندري في الأخبار قد شهد تباطؤًا واضحًا منذ نحو عام 2010، دون بلوغ التكافؤ في أي نوع من أنواع وسائل الإعلام. فلا تزال النساء يشكّلن نسبة محدودة من الأشخاص الذين يظهرون أو يُستشهد بهم في الأخبار، مع تحسّن طفيف في الإعلام الرقمي.

ورغم تسجيل تحسّن ملحوظ في حضور النساء في التغطيات السياسية والاقتصادية مقارنة بعام 1995، لا يزال تمثيلهن ضعيفًا في مجالات معيّنة، ولا سيّما الرياضة. كما ازداد حضور النساء كخبيرات متخصصات، خاصة في الإعلام الرقمي، إلا أن الفجوة في الأدوار المؤثرة داخل الخطاب الإعلامي لا تزال قائمة. في المقابل، تستمر أنماط التناول المتحيّز، حيث تُصوَّر النساء غالبًا كضحايا أو يُعرَّفن من خلال أدوارهن الأسرية أو صفاتهن الشكلية، رغم التغيّرات الواسعة في أدوارهن الفعلية في المجتمع.

ويؤكد التقرير أن عدم المساواة الجندرية في الأخبار لا يعكس فقط واقع المشاركة الاجتماعية، بل يتجاوز ذلك ليكشف عن عوامل بنيوية وثقافية وإعلامية تؤثر في طريقة إنتاج الأخبار وسردها. كما يُظهر أن جنس الصحافي/ة يلعب دورًا في زاوية المعالجة، إذ تميل المواد التي تنتجها الصحافيات إلى تضمين مصادر نسائية أكثر وإبراز قضايا المساواة وحقوق الإنسان بدرجة أعلى، ولا سيّما في تغطية العنف القائم على النوع الاجتماعي، وهو موضوع لا يزال هامشيًا في الأجندة الإخبارية رغم خطورته وانتشاره الواسع.

ويخلص التقرير العالمي لـ GMMP 2025، بعد ثلاثين عامًا على بيجين، إلى أن قطاع الأخبار يقف عند مفترق طرق حاسم. فحالة الجمود في التقدّم خلال السنوات الخمس عشرة الماضية تشير إلى أن تحقيق تحوّل فعلي نحو المساواة الجندرية في الإعلام يتطلّب مراجعة جذرية للسياسات التحريرية والممارسات المهنية، ولا سيّما في ظل التحديات الإضافية التي تفرضها الرقمنة وتأثيراتها المتزايدة على بيئة الإعلام والعلاقات الجندرية في الفضاء الرقمي.

السياق الوطني

يأتي إعداد هذه الدراسة في سياق وطني يتّسم بتناقض بنيوي بين تحسّن نسبي في بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المتعلّقة بالنساء في لبنان، واستمرار إقصائهن عن مواقع القرار السياسي وعن الفضاء الإعلامي وصناعة الخبر. ويعكس هذا التناقض فجوة واضحة بين الحضور العددي للنساء في بعض القطاعات، وبين محدودية تأثيرهن الفعلي في المجال العام.

وفق تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين لعام 2025، تشكّل النساء غالبية العاملين في المهن المهنية والتقنية في لبنان، إلا أن مشاركتهن في سوق العمل لا تزال محدودة، إذ لا تتجاوز 30% من القوى العاملة. كما تُظهر المؤشرات فجوة كبيرة في مواقع القيادة الاقتصادية، حيث لا تتعدى نسبة الشركات المملوكة بأغلبية نسائية 4.7%، فيما تبلغ نسبة الشركات التي تديرها نساء في مناصب إدارية عليا 5.9%. وعلى مستوى الحقوق، تتمتع النساء بحقوق شبه متساوية في الوصول إلى العدالة، وبحقوق متساوية في حرية التنقّل والخدمات المالية، في حين لا تزال حقوق الإرث للأرامل والبنات غير متساوية. ويُضاف إلى ذلك انتشار مقلق للعنف القائم على النوع الاجتماعي، إذ تشير البيانات إلى أن 18.4% من النساء تعرّضن لشكل من أشكال العنف خلال حياتهن [2].

سياسيًا، ورغم حصول النساء على حقي التصويت والترشّح منذ عام 1952، لا يزال تمثيلهن محدودًا بشكل حاد. ففي الانتخابات النيابية لعام 2022، لم تتجاوز نسبة ترشّح النساء 15.7%، ولم يُنتخب سوى ثماني نساء، ما وضع لبنان في المرتبة 173 عالميًا من أصل 190 دولة، بنسبة 6.3% لتمثيل النساء في البرلمان. كما لا تتجاوز نسبة النساء في المناصب القيادية العليا للأحزاب السياسية 20%، وتنخفض أحيانًا إلى 5% في المواقع التنفيذية الأساسية. وعلى مستوى السلطة التنفيذية، سُجّل تحسّن نسبي في التمثيل النسائي مع تعيين خمس وزيرات في حكومة 2025 (نحو 20%). واعتبارًا من أيار 2025، بلغت نسبة مشاركة النساء 6.25% في مجلس النواب، و10.37% في المجالس البلدية، و20.8% من الحقائب الوزارية [3].

نتائج تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين لعام 2025

30%
نسبة مشاركة النساء في سوق العمل

4.7%
نسبة الشركات المملوكة بأغلبية نسائية

5.9%
نسبة الشركات التي تديرها نساء في مناصب إدارية عليا

18.4%
من النساء تعرّضن لشكل من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي خلال حياتهن.

81.9%
نسبة الرجال في الظهور الإعلامي

2- تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين 2025، https://reports.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2025.pdf

3- دراسة المرأة اللبنانية: من المشاركة السياسية إلى القيادة الحزبية صادرة عن هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لعام 2025، https://lebanon.unwomen.org/sites/default/files/2025-09/ar_lebanese_women_from_political_participation_to_party_leadership_full_report_2.pdf

على المستوى القانوني والدولي، صادق لبنان على الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان، وانضم إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) عام 1996، والتزم منهاج عمل بيجين، كما أقرّ خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلام والأمن عام 2019 [4]. غير أن لبنان لا يزال متأخرًا في الوفاء بالتزاماته المرتبطة بأجندة التنمية المستدامة، ولا سيّما الهدف الخامس المتعلّق بالمساواة الجندرية. ورغم أن هذا الهدف لا يتناول الإعلام بشكل مباشر، فإن تحقيقه يفترض ضمان التمثيل العادل للنساء في الإعلام، وتكافؤ فرص الوصول إلى المنصات الإعلامية، والمشاركة الفاعلة في إنتاج الخطاب العام. وفي هذا الإطار، تُعدّ برامج الرصد الإعلامي، ومنها المشروع العالمي لرصد الإعلام (GMMP)، أداة أساسية لقياس مدى التزام لبنان بهذه التعهّدات.

ورغم إدراج الإعلام ضمن خطة تنفيذ القرار 1325، ولا سيّما لناحية تدريب وسائل الإعلام على التصوير العادل والمنصف للنساء والرجال، أغفلت خطة العمل الوطنية 2024–2026 لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان (2022–2030) [5] أي إشارة صريحة إلى دور الإعلام في تعزيز صورة المرأة أو إشراكها في صنع السياسات العامة.

عمليًا، لا تزال النساء مهمّشات في الظهور الإعلامي وفي صناعة الخبر. إذ لم تتجاوز نسبة الظهور الإعلامي للمرشحات في الانتخابات النيابية لعام 2022 نسبة 5% من مجمل التغطية الإخبارية للمرشحين [6]. كما تُظهر الدراسات أن الصحافيات، ولا سيّما المراسلات الميدانيات، ما زلن يتعرّضن للتمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي، سواء خلال التغطية الميدانية أو عبر الفضاء الرقمي، كما وثّقته تقارير متعدّدة خلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان [7].

ويؤكّد هذا الواقع المركّب الحاجة الملحّة إلى تبنّي سياسات قانونية ومؤسساتية وإعلامية متكاملة، تُعالج العوائق البنيوية والثقافية التي تحدّ من المشاركة العادلة للنساء في صناعة الخبر، وتُعزّز دورهن كشريكات فاعلات في المجال العام وصنع القرار، بما ينسجم مع التزامات لبنان الدستورية والدولية وأهداف التنمية المستدامة.

4- خطة العمل" الوطنية لتطبيق القرار رقم 1325 الصادر عن مجلس الأمن للأمم المتحدة، الهيئة الوطنية لشؤون المراة اللبنانية، https://nclw.gov.lb/wp-content/uploads/2019/12/NCLW-NAP-1325-AR-report.pdf

5- خطة العمل الوطنية 2024 -2026 لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمراة في لبنان 2022-2030، منشورة على موقع الاسكوا – لبنان، https://nwm.unescwa.org/sites/default/files/2025-11/National-Strategy-for-Women-in-Lebanon_National-Action-Plan-2024-2026_Ar.pdf

6- تقرير مؤسسة مهارات، أداء الإعلام الانتخابي التّلفزيوني في الانتخابات النّيابيّة 2022، https://maharatfoundation.org/media/2274/tv-monitoring-executive-summary-ar.pdf

7- السياسات العامة الداعمة لحق النساء في الحماية من العنف الإلكتروني - المراسلات الصحافيات نموذجًا، دراسة لمؤسسة مهارات، صادرة في آذار 2025، https://maharatfoundation.org/media/2898/ar-vawp-report-2025.pdf

الملخص التنفيذي

- أظهر الرصد الإعلامي ليوم 6 أيار 2025، الذي شمل 170 مادة إخبارية في 15 وسيلة إعلامية، هيمنة واضحة لموضوع السياسة والحكم على الأجندة الإخبارية، إذ شكّل هذا المحور 74.1% من مجمل التغطيات المرصودة، مقابل حضور محدود جدًا للعلوم والصحة (1.76%) وغياب تام لموضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي (0%). ويعكس هذا التوزيع استمرار تركّز التغطية الإعلامية حول قضايا السلطة، مقابل تهميش القضايا الاجتماعية والحقوقية ذات الصلة المباشرة بحياة الناس.

- بلغ عدد الأشخاص الذين ظهروا في القصص الصحافية المرصودة 262 شخصًا، سواء كمواضيع للتغطية أو كمصادر وفاعلين ومتحدثين وخبراء. وأظهرت النتائج اختلالًا جندريًا حادًا في الظهور الإعلامي، إذ لم تتجاوز نسبة النساء 18.1% مقابل 81.9% للرجال، ما يعكس اتساع الفجوة الجندرية ومحدودية مشاركة النساء في صناعة الخبر وحضورهن كمصادر إخبارية.

- أظهر توزيع المواد الإخبارية بحسب نوع الوسيلة الإعلامية تفاوتًا جندريًا لافتًا، حيث سُجّل أدنى حضور للنساء في النشرات الإذاعية (6%)، مقابل أعلى نسبة في الصحف (29%)، فيما بلغ الحضور 16% في النشرات التلفزيونية و19% في المواقع الإخبارية الإلكترونية، رغم تصدّر التلفزيون والمواقع الإلكترونية من حيث عدد المواد المرصودة.

نتائج الرصد الإعلامي ليوم 6 أيار 2025

74.1%
من مجمل التغطيات المرصودة لموضوع السياسة والحكم

1.76%
حضور محدود جدًا للعلوم والصحة

0%
غياب تام لموضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي

18.1%
نسبة النساء في الظهور الإعلامي

81.9%
نسبة الرجال في الظهور الإعلامي

- سُجِّلت أدنى نسبة لحضور النساء في التغطيات السياسية، إذ لم تتجاوز 9% من إجمالي الظهور، ما يعكس استمرار الهيمنة الذكورية على تمثيل الفاعلين وصنّاع التأثير في المجال العام.

- توزّع حضور النساء ضمن 46 حالة ظهور على عدد محدود من الموضوعات، مع تركّز أعلى في السياسة والحكم والجريمة والعنف، مقابل حضور ضعيف في الاقتصاد والعلوم والصحة، ما يشير إلى محدودية تنوّع مشاركة النساء في التغطية الإخبارية.

- أظهرت القصص التي تمحورت حول المرأة تركّزًا في السياسة والمجالين الفني والرياضي، مقابل حضور أقل في القضايا الاجتماعية والقانونية، وغياب شبه كامل في الاقتصاد والعلوم والصحة.

- لم يُسجَّل تناول لقضايا المساواة بين الجنسين سوى في قصة إخبارية واحدة وبشكل عرضي، مع غياب كامل لأي تناول للسياسات العامة الداعمة للمساواة وعدم التمييز، ما يبرز تغييب هذا البعد عن الأجندة الإخبارية.

- أظهرت النتائج تهميشًا كاملًا للنساء في المواقع السياسية القيادية كمصادر أو فاعلات إخباريات (0 مشاركة مقابل 32 للرجال).

- في المقابل، تجاوزت نسبة النساء 60% من الصحافيين والمراسلين ومقدّمي نشرات الأخبار في مختلف الوسائل، ما يبرز فجوة واضحة بين مشاركة النساء في إنتاج المحتوى وغيابهن عن مضمونه.

الأجندة الإخبارية في لبنان يوم 6 أيار 2025

تعكس الأجندة الإخبارية في لبنان بتاريخ 6 أيار 2025 مشهدًا إعلاميًا تهيمن عليه السياسة والاستحقاقات الانتخابية والسياق الإقليمي، في إطار وطني تميّز بتزامن حدثين أساسيين شكّلا محور التغطية الإعلامية خلال شهر أيار. فقد شهد لبنان انطلاق الانتخابات البلدية والاختيارية في 4 أيار واستمرارها حتى 25 أيار 2025، ما جعل هذا الاستحقاق محورًا رئيسيًا للتغطية اليومية. وبالتوازي، يحيي لبنان في 6 أيار ذكرى شهداء الصحافة اللبنانية، وهي مناسبة وطنية ذات رمزية مرتبطة بحرية التعبير ودور الإعلام في الحياة العامة. وقد أسهم تلازم هذين الحدثين في تكريس الطابع السياسي-الرسمي للأجندة الإخبارية في هذا اليوم.

في هذا السياق، طغت الانتخابات البلدية على عناوين الصحف والنشرات الإذاعية والتلفزيونية والمواقع الإخبارية، مع تركيز واضح على نتائج جبل لبنان، والتحالفات الحزبية، والطعن بشرعية بعض الاستحقاقات، وأداء القوى السياسية التقليدية. وقد برزت مواقف رؤساء الجمهورية والحكومة ووزراء الداخلية والإعلام، إلى جانب زعماء الأحزاب واللوائح، بوصفهم مصادر الخبر الأساسية. ويعكس هذا النمط ما تُظهره المعطيات الإحصائية من هيمنة الفاعلين الذكور على التغطية الانتخابية، مقابل غياب شبه كامل لأي مقاربة تُقيّم مشاركة النساء المرشحات أو دورهن في العمل البلدي، ما يؤكد استمرار اختلال التمثيل الجندري في الأخبار السياسية.

إلى جانب الاستحقاق الانتخابي، احتلّت العلاقات الخارجية والتطوّرات الإقليمية حيّزًا وازنًا في التغطية، ولا سيّما ما يتصل بعودة السياح الخليجيين إلى لبنان، وزيارات رئيس الجمهورية واتصالاته الدبلوماسية، إضافة إلى تطوّرات الحرب في غزة واليمن وسوريا، والمفاوضات الإقليمية والدولية. وفي هذه المواد، تكرّر اعتماد وسائل الإعلام على مصادر رسمية ودبلوماسية ذكورية، ما يعزّز النتائج الإحصائية التي تُظهر محدودية حضور النساء كمصادر وخبيرات في الأخبار الدولية والسياسية.

أما القضايا الاقتصادية، فتركّزت التغطية على رفع الحد الأدنى للأجور، والتحضيرات للموسم السياحي، والتحالفات في قطاع المدفوعات الرقمية. ورغم الطابع المعيشي المباشر لهذه القضايا، قُدّمت غالبًا من زاوية تقنية أو رسمية، مع غياب أصوات الفئات المتأثرة بشكل مباشر، ولا سيّما النساء العاملات أو الخبيرات الاقتصاديات، ما يعكس فجوة بين الواقع الاجتماعي والتغطية الإعلامية له.

في المقابل، حضر موضوع حرية الصحافة وذكرى شهداء الصحافة من خلال تقارير وخطابات رسمية ونقابية واحتفالات تكريمية. غير أن هذا الحضور بقي في معظمه احتفاليًا وخطابيًا، من دون نقاش معمّق للتحديات البنيوية التي يواجهها الصحافيون والصحافيات، ولا سيّما العنف القائم على النوع الاجتماعي أو أوضاع المراسلات الميدانيات، وهو ما يتقاطع مع نتائج دراسات سابقة تُظهر هشاشة أوضاع النساء العاملات في الإعلام.

ويُلاحظ أن الحضور النسائي في الأخبار اقتصر في معظمه على أطر رمزية أو استثنائية، مثل مقابلات ثقافية وفنية أو أخبار تتعلق بضحايا عنف، فيما غابت النساء إلى حدّ كبير كفاعلات سياسيات، أو خبيرات، أو مصادر رأي في القضايا العامة. وتؤكّد هذه الأمثلة النوعية ما تُظهره النتائج الإحصائية من أن تمثيل النساء في صناعة الخبر لا يزال محدودًا وانتقائيًا.

خلاصةً، تُظهر الأجندة الإخبارية ليوم 6 أيار 2025 إعلامًا يتمحور حول السياسة والسلطة والاستحقاقات الانتخابية والصراعات الإقليمية، ويُعيد إنتاج اختلالات بنيوية في التمثيل الجندري داخل المحتوى الإخباري. وتبرز، في ضوء هذه المعطيات، الحاجة إلى سياسات تحريرية ورصدية تُعزّز التمثيل العادل للنساء في التغطية الإعلامية، وتربط الإعلام بدوره كمساحة للمساءلة والمشاركة المتكافئة في الشأن العام، ولا سيّما خلال المحطات الوطنية المفصلية، مثل الانتخابات وذكرى شهداء الصحافة.

المشهد الإعلامي في لبنان

يتميّز المشهد الإعلامي اللبناني تاريخيًا بدور محوري للإعلام الخاص في تكوينه وتطوّره، بخلاف معظم دول المنطقة التي نشأ فيها الإعلام ضمن إطار الدولة أو تحت إشرافها المباشر. فمنذ منتصف القرن التاسع عشر، شهد لبنان نشوء الصحافة المكتوبة وانتشارها المبكر، غير أن الصحافة والصحافيين تعرّضوا، على امتداد هذا التاريخ، لأشكال متعدّدة من القمع والإسكات، فيما تحوّل جزء من الإعلام إلى أداة تعكس مصالح أنظمة حاكمة وأحزاب وتكتلات سياسية وطائفية.
وعلى الرغم من هذا الواقع، حافظت الصحافة اللبنانية على هامش من التنوّع والتميّز منذ العهد العثماني، مرورًا بالانتداب الفرنسي، وصولًا إلى مرحلة الاستقلال وما بعدها. وخلال الحرب الأهلية اللبنانية (1975–1990)، أدّى الإعلام دورًا مزدوجًا؛ إذ شكّل من جهة مساحة للتعبير وتبادل الآراء، ومن جهة أخرى ساهم أحيانًا في الاستقطاب والتعبئة السياسية، ما يعكس تعقيدات العلاقة بين الإعلام والسياقين السياسي والاجتماعي.

ومع انسحاب القوات السورية من لبنان عام 2005، شهد المشهد الإعلامي تحوّلًا تدريجيًا مع صعود الإعلام الرقمي، حيث انتشرت المنصات الإخبارية الإلكترونية والمدوّنات كأشكال جديدة من الصحافة الفردية والجماعية. وتعمّق هذا التحوّل بعد احتجاجات 17 تشرين الأول 2019، إذ برزت وسائل التواصل الاجتماعي كمنابر رئيسية للتغطية الإعلامية والتعبير عن مطالب المحتجّين، إلى جانب ظهور مواقع إلكترونية شكّلت نموذجًا للإعلام البديل، معتمدةً مقاربات متعددة الوسائط وأساليب تحريرية مختلفة عن الإعلام التقليدي.

ويُعدّ لبنان من الدول الرائدة إقليميًا في مجال الإعلام المرئي والمسموع، مع تأسيس أولى المحطات التلفزيونية الخاصة في أواخر خمسينيات القرن الماضي. غير أن دمج المحطتين التلفزيونيتين لاحقًا ضمن مؤسسة عامة واحدة («تلفزيون لبنان»)، وتفاقم الانقسامات السياسية والطائفية، ترافقا مع فشل الحكومات المتعاقبة في وضع سياسة عامة واضحة لتطوير الإعلام العام وتأمين الدعمين المادي والمعنوي له. وقد حدّ هذا الواقع من قدرة التلفزيون العام على أداء دوره كمساحة عامة جامعة تعكس التنوّع المجتمعي والثقافي والجندري، في مقابل تعزيز دور الإعلام الخاص، الذي أسهم في كثير من الأحيان في تعميق الانقسامات وخدمة أجندات الأحزاب والقوى الطائفية، ما أدّى إلى انحسار دور الإعلام العام لمصلحة القنوات الخاصة.

أما على صعيد ملكية وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية والإذاعية والتلفزيونية، فتُظهر المعطيات أن ملكية النساء لا تزال محدودة جدًا، وغالبًا ما ترتبط بحصص إرثية. كما تتركّز مواقع الإدارة العليا، وإدارة الأخبار والتحرير، بمعظمها في أيدي الرجال، مع بعض الاستثناءات المحدودة، مثل صحيفة النهار وتلفزيون الجديد، وهي استثناءات يغلب عليها أيضًا طابع الملكية العائلية، ما يحدّ من تأثيرها البنيوي على أنماط الإدارة وصنع القرار.
وقد ساهم الإطار القانوني المنظّم للإعلام المرئي والمسموع، الصادر في منتصف تسعينيات القرن الماضي، في ترسيخ نظام ملكية يقوم إلى حدّ كبير على الاحتكار المستتر وغياب الشفافية، لأسباب سياسية وطائفية. وفي هذا السياق، يناقش المجلس النيابي اللبناني حاليًا اقتراح قانون إعلام جديد يهدف إلى مواكبة التحوّلات في الإعلام الرقمي، وضمان حقوق مختلف أصحاب المصلحة، وتعزيز حرية الإعلام، والتنوّع، والتعدّدية، في محاولة لإعادة تنظيم المشهد الإعلامي بما يتلاءم مع التطورات التكنولوجية والحقوقية المعاصرة.

منهجية الرصد

تعتمد منهجية الرصد على تحليل التغطيات الإخبارية التي نشرتها أو بثّتها وسائل الإعلام المرصودة في اليوم المحدّد للرصد، وفق مقاربة كمية ونوعية. وتُعدّ كل مادة إخبارية وحدة مستقلة تخضع للتدقيق والتحليل. وتشمل عملية الرصد الصحافيين والمراسلين، إضافة إلى الأشخاص موضوع التغطية.

يجيب تحليل المواد الإخبارية على مجموعة من الأسئلة المنهجية الأساسية، أبرزها:

ما إذا كانت القصة تتناول امرأة معيّنة، وما إذا كانت تُبرز بشكل واضح قضايا عدم المساواة بين النساء والرجال، وما إذا كانت تتحدى الصور النمطية الجندرية. كما تخضع المواد لمزيد من التحليل لجهة التزام الصحافيين بالمعايير المهنية، وتنوّع المصادر المستخدمة، وتوازنها.

ويجري رصد الأشخاص موضوع التغطية وتوثيق خصائصهم، بما يشمل العمر، والجنس، والوظيفة أو المهنة، والصفة التي يظهرون بها في التغطية الإخبارية، سواء كمصادر للمعلومات أو كأشخاص يتم التحدّث عنهم.

كما تُحدَّد عناصر إضافية تتعلّق بالعلاقات الأسرية، أو بظهور الشخص كضحية أو ناجٍ/ناجية من عنف منزلي أو غير منزلي.

ويُصنَّف موضوع كل قصة إخبارية ضمن أحد المحاور الستة المعتمدة في GMMP، وهي:

وانطلاقًا من التأثير المباشر للأزمة الاقتصادية والمعيشية على النساء في لبنان، ركّزت أسئلة GMMP 2025 على قياس حضور النساء في التغطية الإخبارية عبر ثلاثة محاور أساسية:

مشاركتهن في الحوكمة المحلية والانتخابات البلدية، وتأثير الأزمة الاقتصادية على أوضاعهن المعيشية والعمل والرعاية، ومدى تمثيل النساء من المناطق الريفية والمهمَّشة.

وتهدف هذه المقاربة إلى ربط الرصد الجندري بالسياق اللبناني الراهن، والكشف عن أنماط التهميش أو الإقصاء في الخطاب الإعلامي.

وسائل الإعلام المرصودة

تم اختيار عيّنة من وسائل الإعلام التلفزيونية والإذاعية والمكتوبة والإلكترونية بناءً على المعايير الآتية:

- اعتماد اللغة العربية في المحتوى الإخباري؛
- الانتشار الجغرافي لوسائل الإعلام على امتداد الأراضي اللبنانية؛
- التنوّع في الملكية والتوجّه السياسي لوسائل الإعلام المختارة؛
- تنوّع البرمجة، ولا سيّما الأخبار ومعالجة القضايا العامة ذات الصلة بالمواطنين اللبنانيين.

وشملت عملية الرصد وسائل الإعلام التالية:

- المدن
- ليبانون فايلز
- لبنان الكبير
- هنا لبنان
- أساس ميديا
- ميغافون

- تلفزيون لبنان (TL)
- الجديد
- LBC
- MTV

- النهار
- الجمهورية
- نداء الوطن

- صوت لبنان
- إذاعة لبنان

تحليل النتائج

القسم الاول: التحليل الكمي

مواضيع التغطية الاخبارية

تم رصد 170 مادة صحافية إخبارية في 15 وسيلة إعلامية خلال يوم 6 أيار 2025. وقد توزّعت هذه المواد على مختلف أنواع وسائل الإعلام المرصودة، وفق ما يبيّنه الجدول رقم (1).

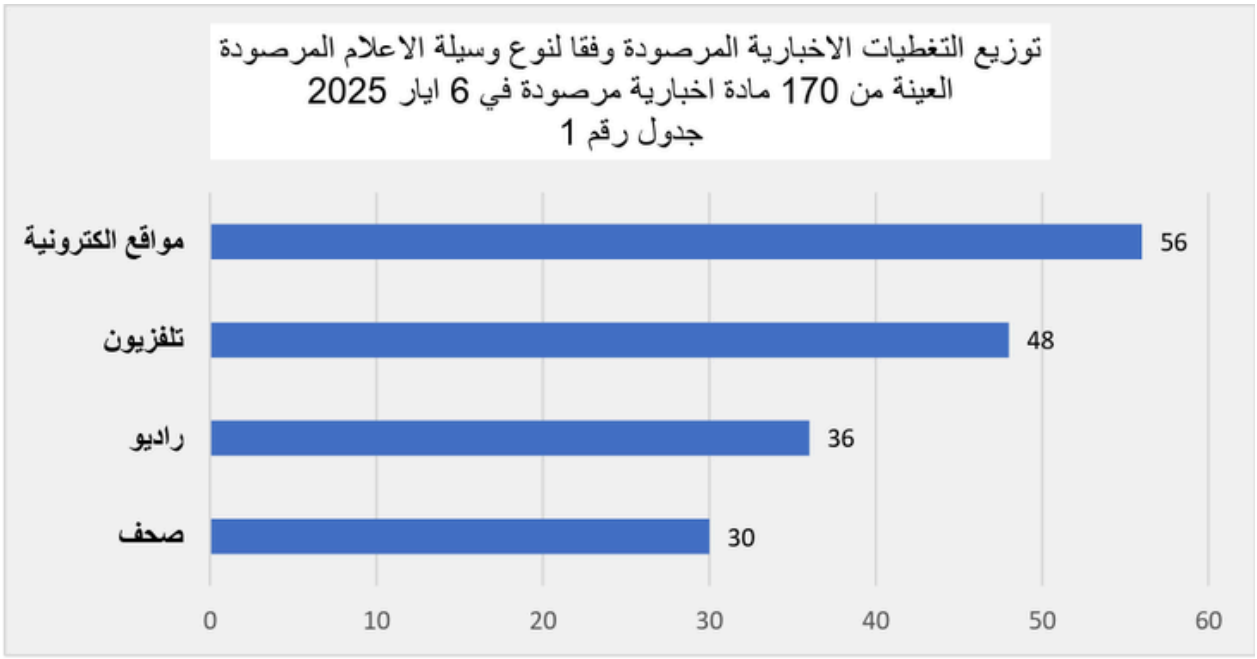

الجدول رقم (1)

تركّزت نحو ثلاثة أرباع القصص الإخبارية المرصودة على السياسة والحكم، فيما حضرت العلوم والصحة بشكل محدود جدًا كأقل المواضيع تناولًا، ولم يُسجَّل أي حضور لموضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي. أمّا الجريمة والعنف فجاءت في المرتبة الثالثة ضمن سلّم المواضيع المرصودة.

وتوزّعت القصص بحسب موضوعها على النحو الآتي:

شكّلت القصص السياسية والحكومية 74.1% من مجمل التغطيات، تلتها قصص المشاهير والفنون والإعلام بنسبة 7%، ثم الجريمة والعنف(باستثناء العنف القائم على النوع الاجتماعي) بنسبة 6.47%. وسجّلت المواضيع الاجتماعية والقانونية نسبة 4.1%، فيما بلغت نسبة كل من الاقتصاد والرياضة 3% لكل منهما. أمّا العلوم والصحة فلم تتجاوز 1.76%، في حين شكّلت المواضيع الأخرى نسبة 0.58% (الرسم البياني رقم 2).

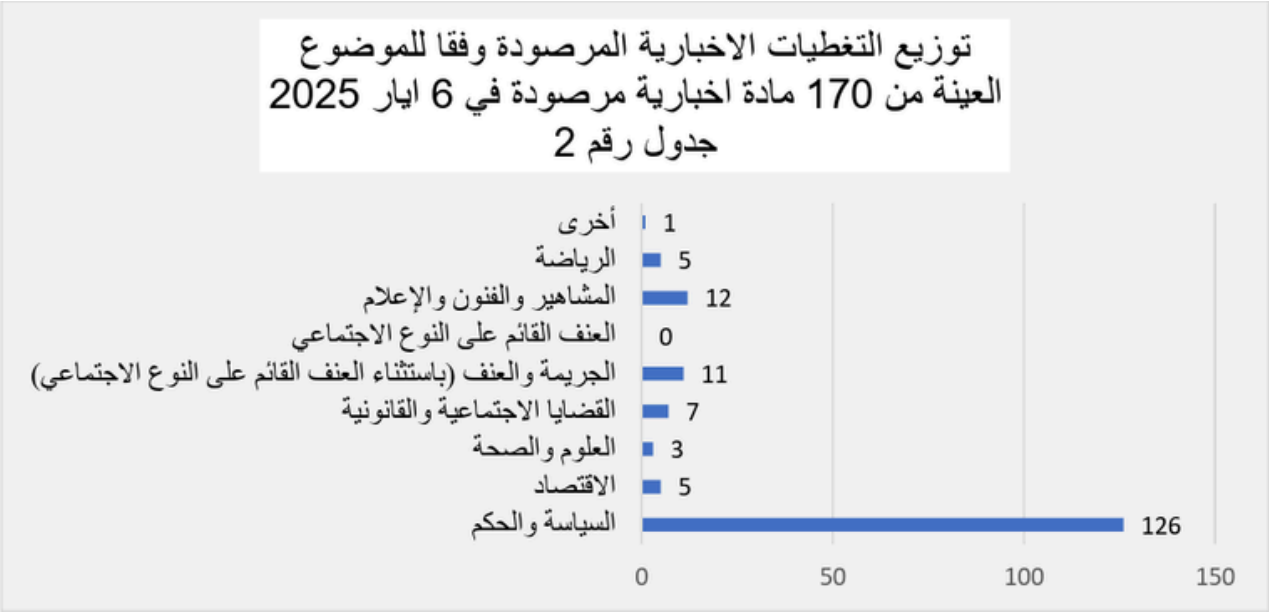

(الرسم البياني رقم 2)

الفاعلون في التغطية الاخبارية

الاشخاص موضوع القصة:

بلغ عدد الأشخاص الذين ظهروا في القصص الصحافية المرصودة 262 شخصًا، سواء كانوا موضوع التغطية أو فاعلين أو متحدثين أو خبراء أو من عامة الناس. وتوزّع هؤلاء على النحو الآتي: 88 شخصًا في المواقع الإخبارية الإلكترونية، و85 شخصًا في نشرات الأخبار التلفزيونية، و51 شخصًا في الصحف، و38 شخصًا في النشرات الإذاعية (الجدول رقم 3).

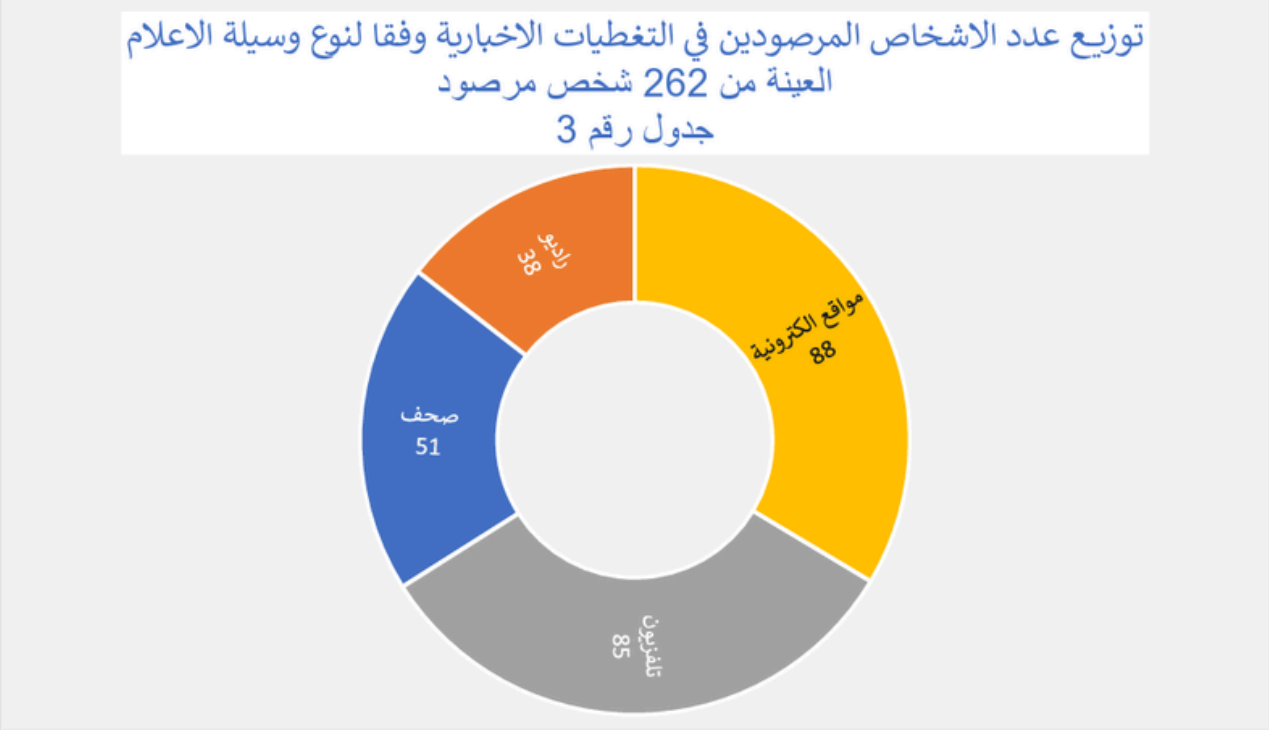

(الجدول رقم 3)

الفاعلون في التغطية الاخبارية

تمثيل النساء والرجال في التغطية الإعلامية:

توزّع الأشخاص المرصودون بحسب الجنس بنسبة 18.1% نساء مقابل 81.9% رجال (الجدول رقم 4). ويُظهر هذا التفاوت الحاد في الظهور الإعلامي اتساع الفجوة الجندرية، بما يعكس محدودية مشاركة النساء في صناعة الخبر وحضورهن كمصادر وفاعلات في التغطيات الإخبارية.

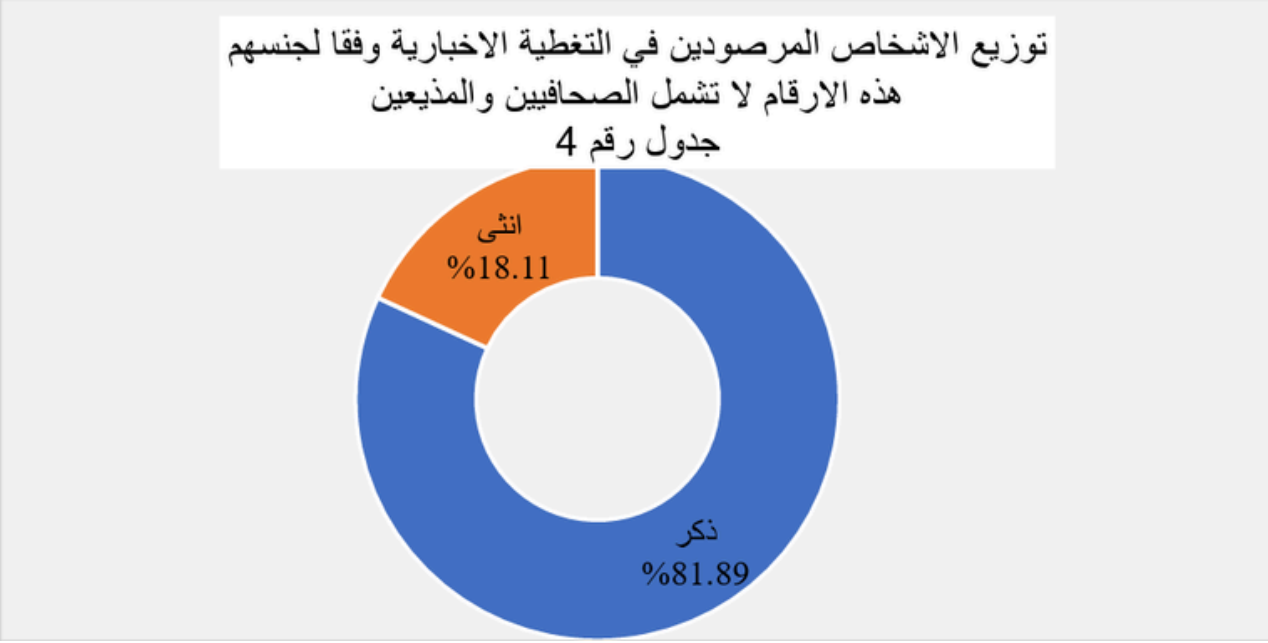

(الجدول رقم 4)

وسجّلت النشرات الإذاعية أدنى نسبة لظهور النساء، تلتها نشرات الأخبار التلفزيونية، ثم المواقع الإخبارية الإلكترونية، في حين سُجِّلت أعلى نسبة حضور نسائي في الصحف المرصودة ليوم 6 أيار 2025 (الجدول رقم 5).

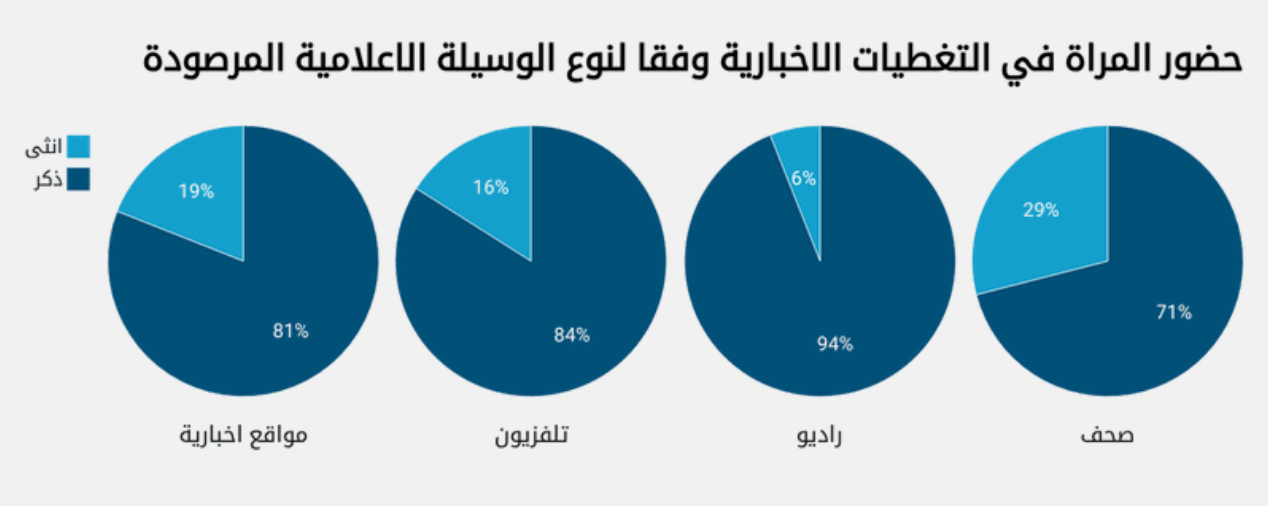

(الجدول رقم 5)

الفاعلون في التغطية الاخبارية

حضور المرأة في التغطية السياسية:

سُجّلت أدنى نسبة لحضور النساء مقارنةً بالرجال في التغطيات الإخبارية لموضوع السياسة والحكم، حيث لم تتجاوز 9% من إجمالي الظهور (الجدولان رقما 6 و7). ويعكس هذا الرقم هيمنة ذكورية واضحة على المشهد السياسي، ولا سيّما على مستوى الفاعلين السياسيين وصنّاع التأثير في المجال العام.

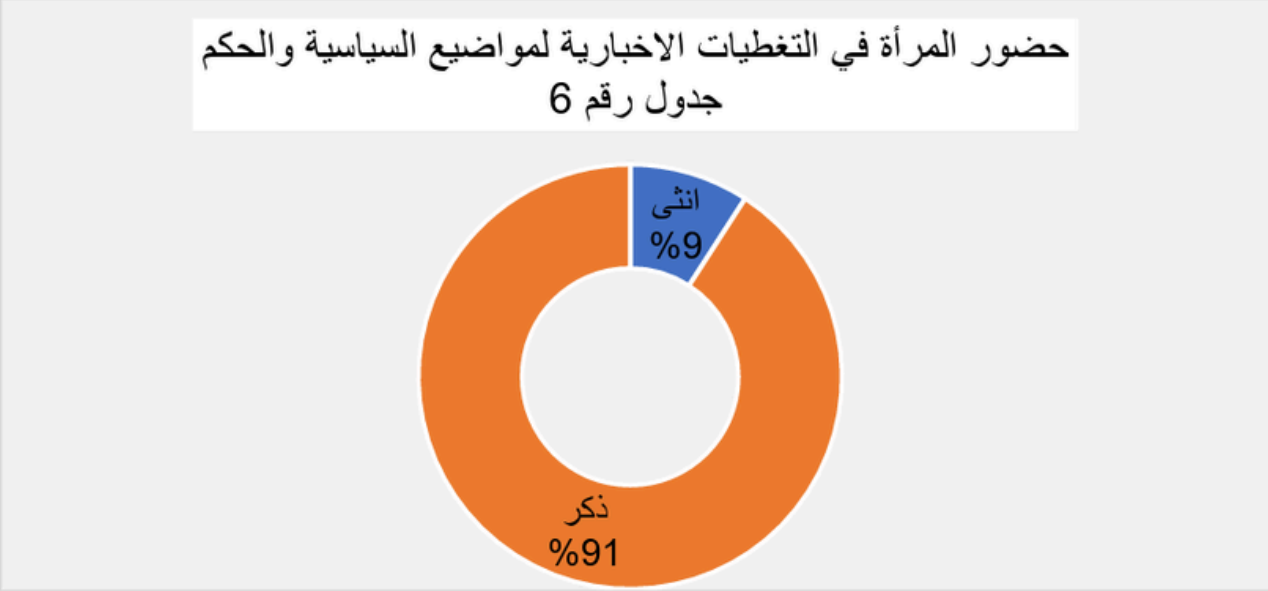

(الجدول رقم 6)

وتوزّع حضور النساء في التغطيات الإخبارية بحسب الموضوعات الثمانية المرصودة ضمن عيّنة بلغت 46 حالة ظهور، على النحو الآتي (الجدول رقم 7): 17 حالة في موضوع السياسة والحكم، 9 حالات في الجريمة والعنف (باستثناء العنف القائم على النوع الاجتماعي)، 6 حالات في الشؤون الاجتماعية والقانونية، 6 حالات في المشاهير والفن والإعلام، 5 حالات في الرياضة، حالتان في الاقتصاد، وحالة واحدة في العلوم والصحة.

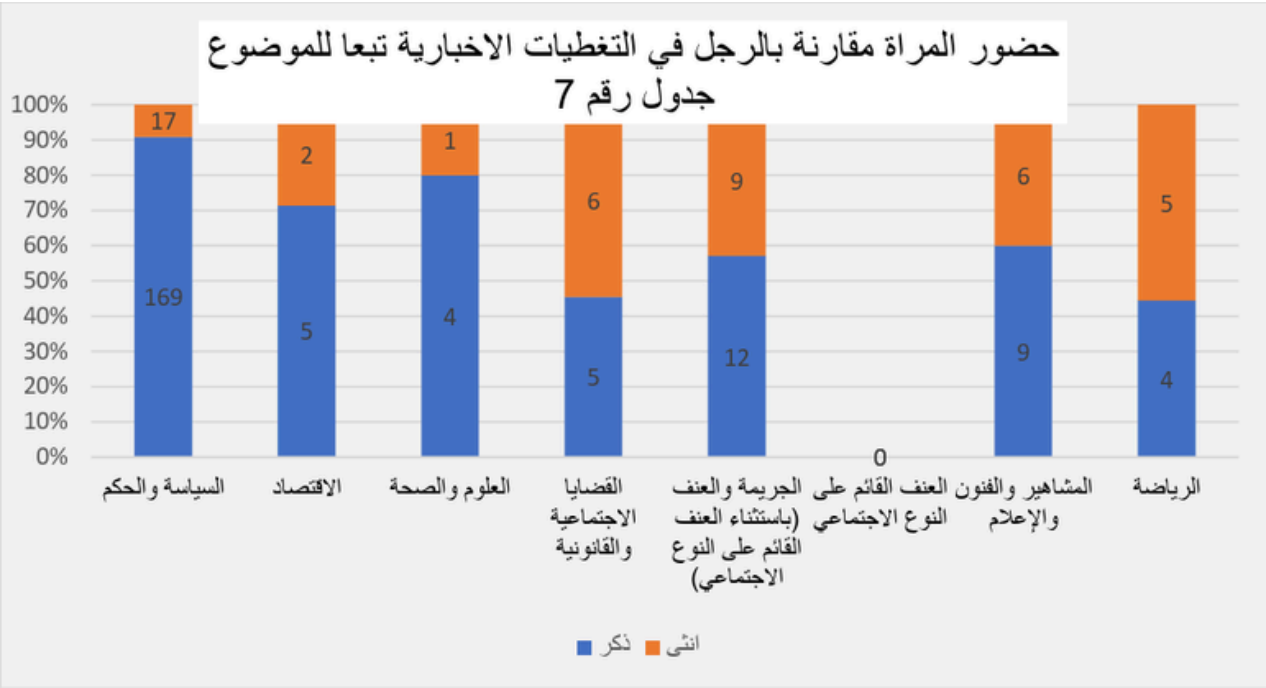

(الجدول رقم 7)

الفاعلون في التغطية الاخبارية

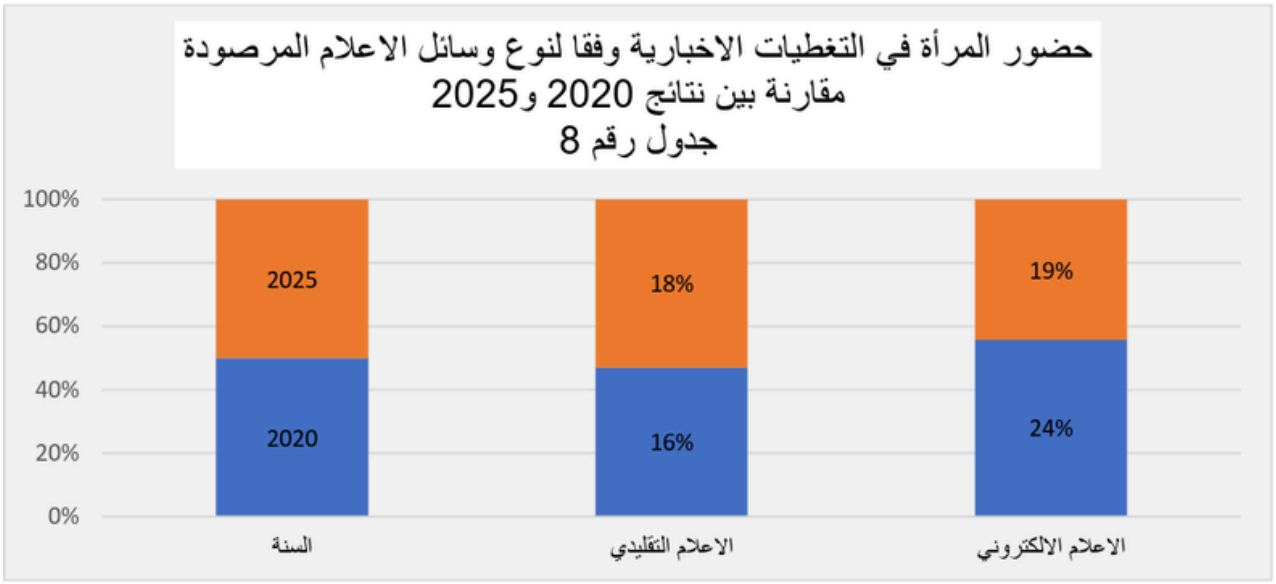

(الجدول رقم 8)

المرأة كمحور للتغطية الاخبارية:

شكّلت المرأة محورًا أساسيًا للقصة الإخبارية في 11 مادة فقط من أصل 170 مادة مرصودة (الجدول رقم 9).

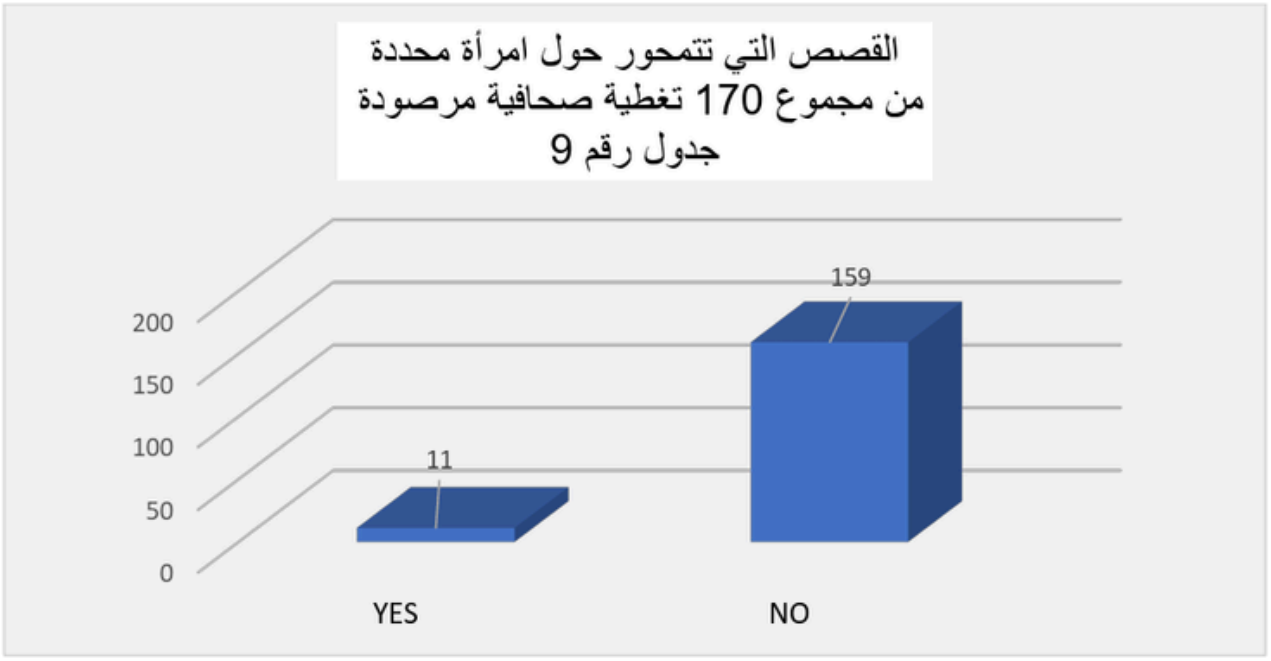

(الجدول رقم 9)

الفاعلون في التغطية الاخبارية

وتوزّعت هذه القصص على النحو الآتي: 3 تغطيات في موضوع السياسة والحكم، 3 في المشاهير والفنون والإعلام، تغطيتان في الرياضة، تغطيتان في الجرائم والعنف (باستثناء العنف القائم على النوع الاجتماعي)، وتغطية واحدة في الشؤون الاجتماعية والقانونية (الجدول رقم 10).

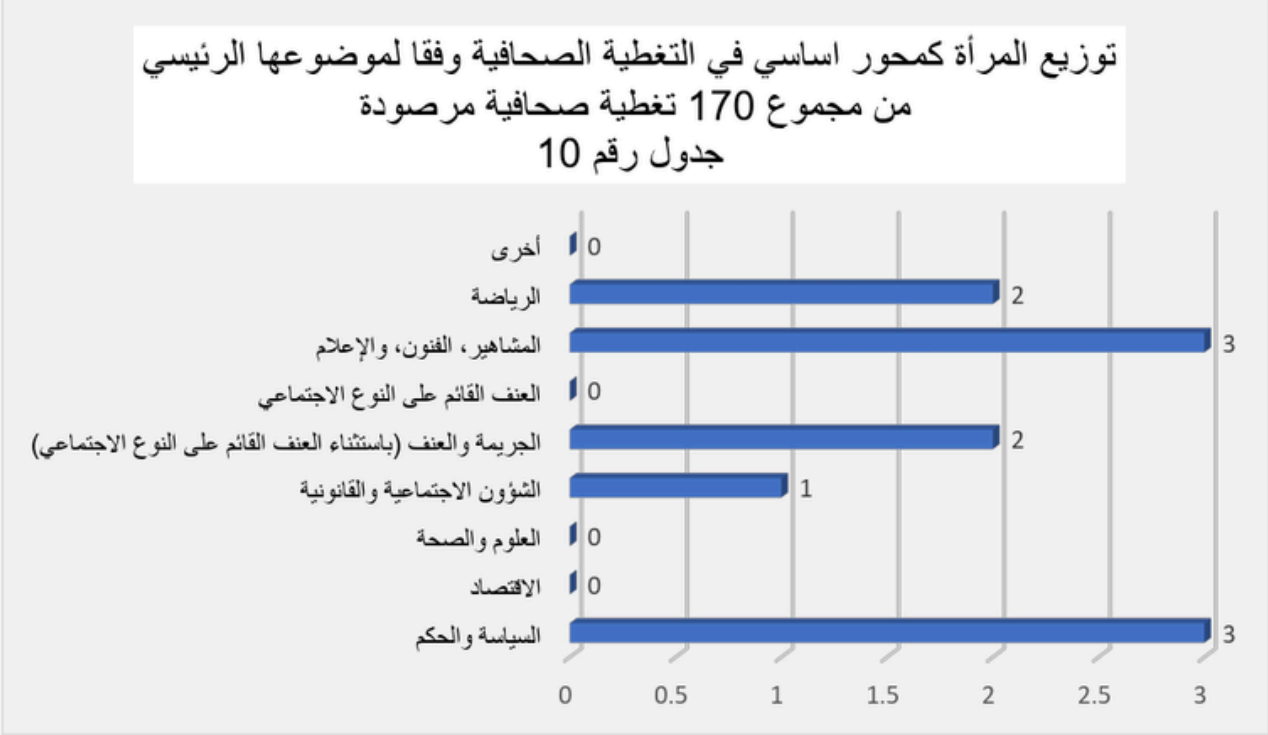

(الجدول رقم 10)

وبحسب نوع وسيلة الإعلام، سُجّلت 7 تغطيات تمحورت حول المرأة في المواقع الإلكترونية الإخبارية، وتغطيتان في كل من نشرات الأخبار التلفزيونية والصحف، فيما لم تُسجَّل أي تغطية تمحورت حول المرأة في النشرات الإذاعية المرصودة (الجدول رقم 11).

توزّع القصص التي كانت فيها المرأة محورًا أساسيًا بحسب الموضوع

وفقا لنوع وسيلة الاعلام المرصودة - جدول رقم 11

	مواقع الكترونية	تلفزيون	راديو	صحف
السياسة والحكم	2	1	0	0
الاقتصاد	0	0	0	0
العلوم والصحة	0	0	0	0
الشؤون الاجتماعية والقانونية	1	0	0	0
الجريمة والعنف (باستثناء العنف القائم على النوع الاجتماعي)	2	0	0	0
العنف القائم على النوع الاجتماعي	0	0	0	0
المشاهير، الفنون، والإعلام	2	0	0	1
الرياضة	0	1	0	1

(الجدول رقم 11)

الفاعلون في التغطية الاخبارية

المساواة بين الجنسين في تغطيات 6 أيار 2025

سجّل الرصد تناول قضية المساواة بين الجنسين في قصة إخبارية واحدة فقط ضمن التغطيات المرصودة بتاريخ 6 أيار 2025، وقد وردت بشكل عرضي في مادة صحافية كان موضوعها الرئيسي الجريمة والعنف (الجدول رقم 12).

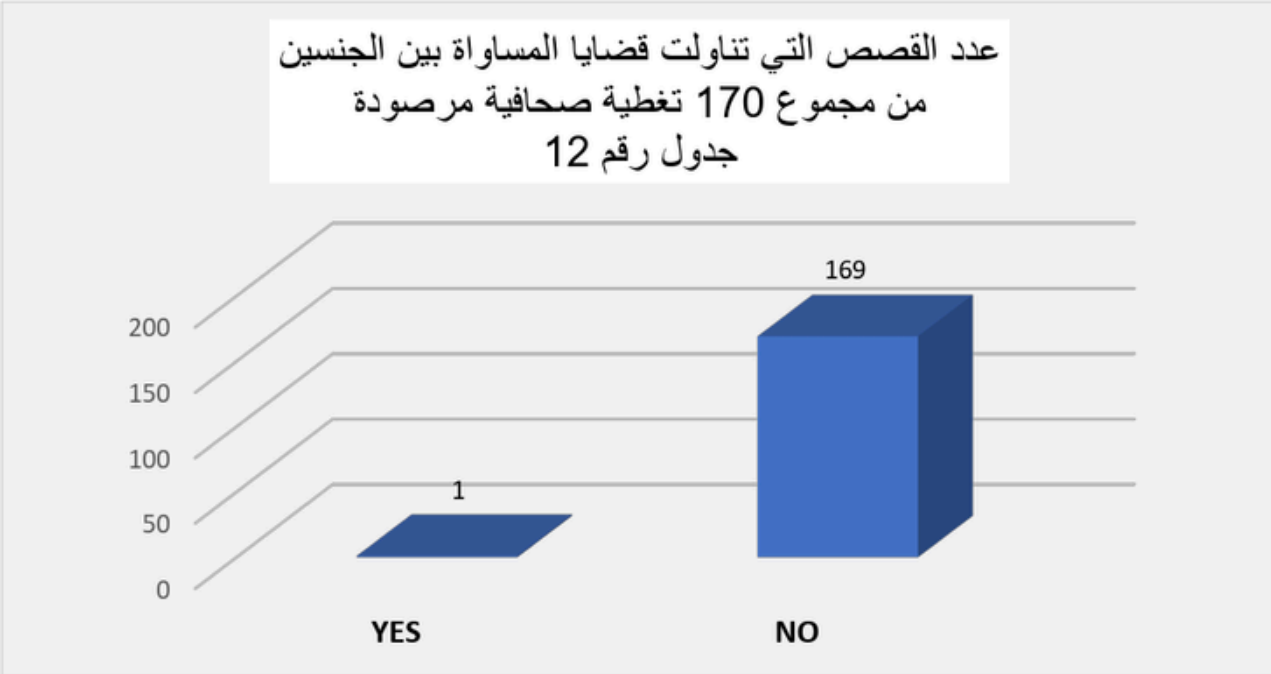

(الجدول رقم 12)

في المقابل، لم تُسجَّل أي إشارة (0%) في التغطيات الصحافية المرصودة، وعددها 170 مادة، إلى السياسات العامة الداعمة لسد الفجوة الحقوقية أو عدم التمييز بين الجنسين (الجدول رقم 13).

(الجدول رقم 13)

الفاعلون في التغطية الاخبارية

وظائف وادوار النساء المشاركات في صناعة الخبر

توزّعت المواقع الوظيفية والأدوار بين أشخاص كانوا محور القصة الإخبارية وأشخاص وردوا فيها بوصفهم مصادر للمعلومات. وخلال عملية الرصد، جرى التمييز المنهجي بين الوظيفة أو المهنة أو الموقع الاجتماعي الذي يُعرَّف به الشخص في حياته العملية، وبين الدور الذي ظهر فيه ضمن التغطية الإعلامية والسردية الصحافية، سواء كفاعل رئيسي، أو شاهد، أو خبير، أو طرف متأثّر بالحدث.

ويُظهر الجدول رقم (14) التوزيع الوظيفي أو التوصيف المهني للأشخاص المرصودين، مع بيان عدد النساء والرجال ضمن كل فئة. في المقابل، يبيّن الجدول رقم (15) تصنيف الأشخاص بحسب الأدوار المسندة إليهم في السردية الصحافية.

وتُظهر النتائج تهميشًا كاملًا لدور النساء الناشطات في السياسة في المناصب القيادية والتمثيلية في الوزارات أو البرلمان أو الأحزاب السياسية، إذ لم يُسجَّل أي حضور لنساء في هذه المواقع كمشاركات في صناعة الخبر أو كمصادر إخبارية (0 مشاركة)، مقابل 32 مشاركة للرجال.

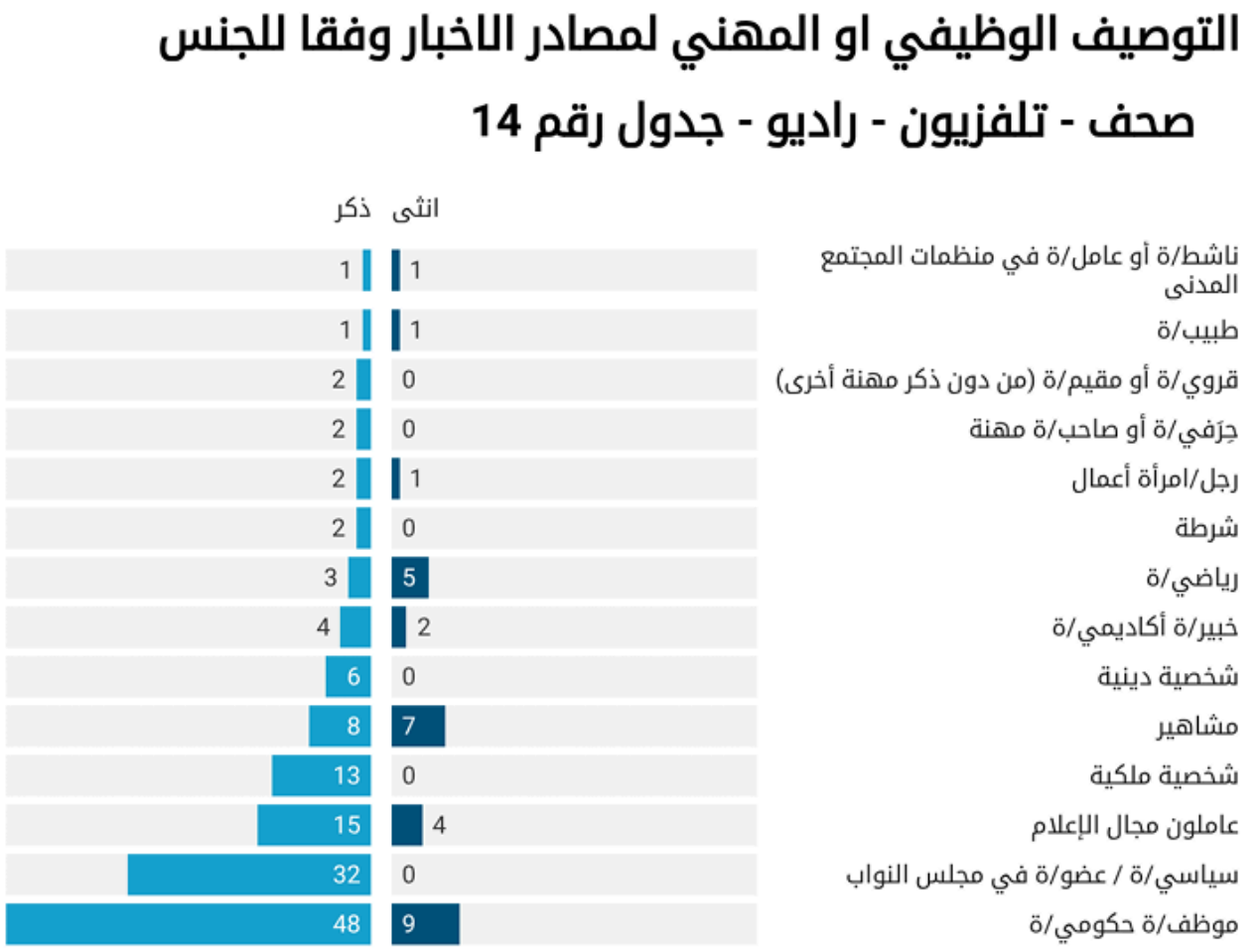

(الجدول رقم 14)

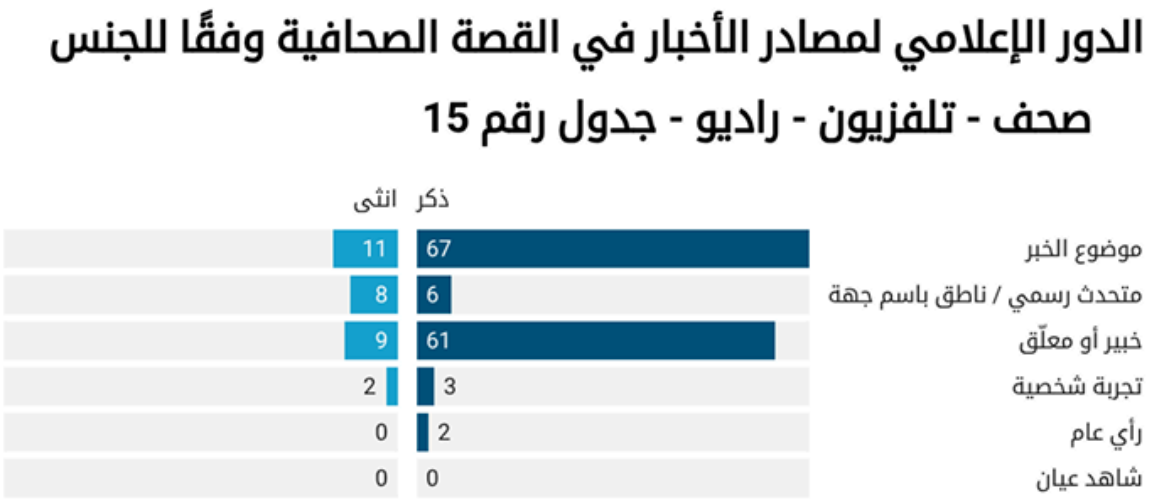

(الجدول رقم 15)

صانعوا ومقدموا المحتوى الاخباري المرصود:

بلغ عدد الصحافيين والمراسلين ومذيعي نشرات الأخبار المرصودين 171 فاعلًا صحافيًا، جرى توثيق حضورهم في 170 مادة إخبارية موزّعة بين الصحف، والمواقع الإلكترونية، ونشرات الأخبار التلفزيونية والإذاعية، ضمن التغطيات المرصودة ليوم 6 أيار 2025 (الجدول رقم 16).

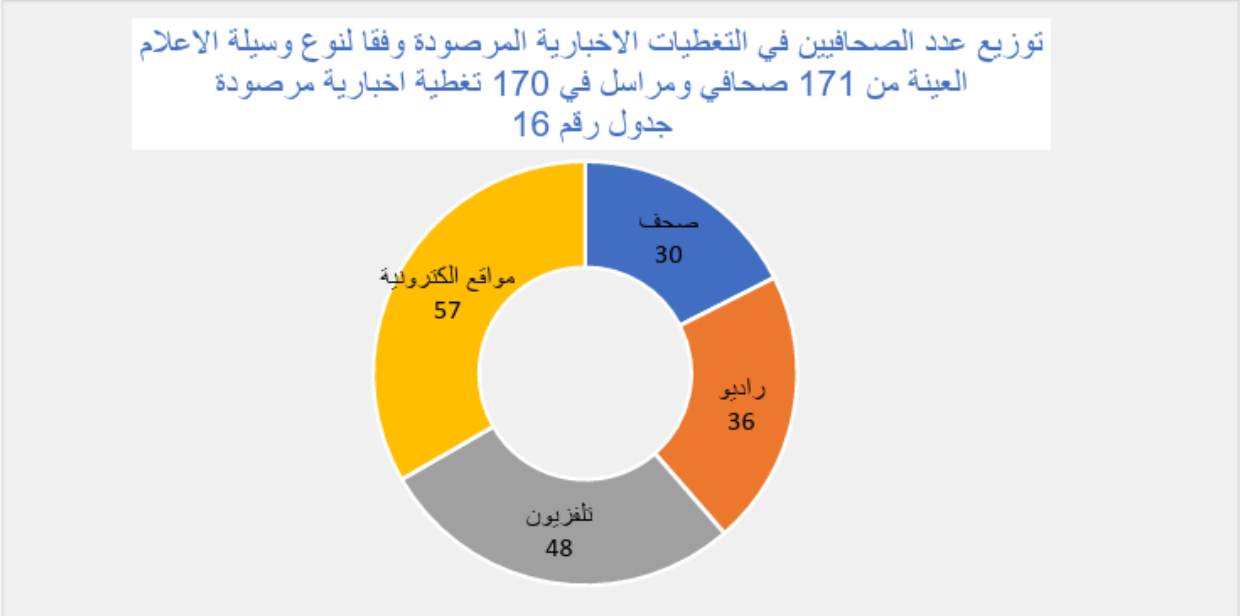

(الجدول رقم 16)

صانعوا ومقدموا المحتوى الاخباري المرصود:

وسجّل توزيع الصحافيين بحسب الجنس ونوع الوسيلة الإعلامية حضورًا نسائيًا متقدّمًا، متجاوزًا 60% في مختلف الوسائل، حيث بلغ 63% في الصحف، و64% في الإذاعة، و60% في التلفزيون (الجدول رقم 17).

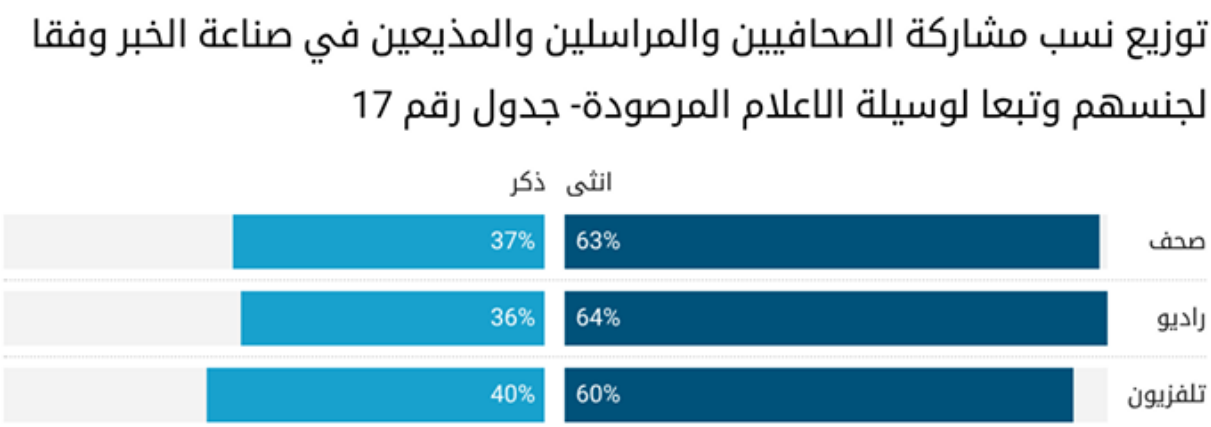

(الجدول رقم 17)

وتُظهر المقارنة بين عامي 2020 و2025 تحوّلات لافتة في مشاركة الصحافيات والمراسلات في صناعة الخبر (من دون احتساب المذيعين والمذيعات). فقد ارتفعت نسبة مشاركة الصحافيات في الصحف من 20% عام 2020 إلى 63% عام 2025.

في المقابل، سجّلت نشرات الأخبار التلفزيونية تراجعًا من 67% إلى 62%، فيما لوحظ تراجع حاد في المواقع الإلكترونية من 71% إلى 19%. أمّا الإذاعة، فقد سجّلت مشاركة نسائية كاملة (100%) في التغطيات المرصودة (الجدول رقم 18).

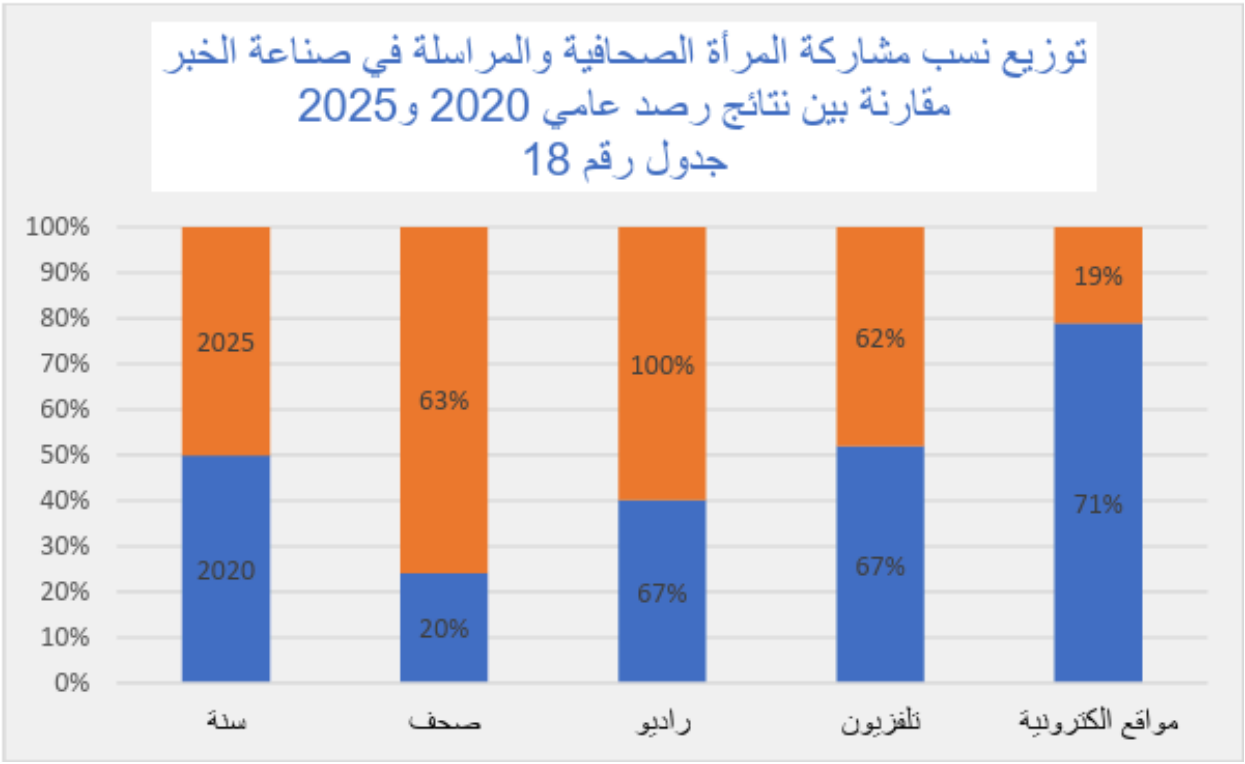

(الجدول رقم 18)

خلاصات رئيسية

القسم الثاني

هيمنة السياسة والسلطة على الأجندة الإخبارية
شكّل موضوع السياسة والحكم 74.1% من مجمل التغطيات المرصودة، مقابل تهميش واضح للقضايا الاجتماعية والحقوقية، وغياب تام لموضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي، ما يعكس استمرار تركّز الأجندة الإعلامية حول دوائر النفوذ التقليدية.

فجوة جندرية حادّة في الظهور الإعلامي
لم تتجاوز نسبة النساء 18.1% من إجمالي الأشخاص الظاهرين في الأخبار، مقابل 81.9% للرجال، ما يؤكد محدودية مشاركة النساء كمصادر وفاعلات في صناعة الخبر واتساع الفجوة الجندرية في التغطية الإعلامية.

إقصاء شبه كامل للنساء من التغطية السياسية
في التغطيات السياسية تحديدًا، لم يتجاوز حضور النساء 9%، مع غياب كامل لأي مشاركة لنساء في مواقع قيادية سياسية كمصادر إخبارية (0 مشاركة مقابل 32 مشاركة للرجال)، ما يعكس هيمنة ذكورية واضحة على تمثيل الفاعلين السياسيين في الإعلام.

تفاوت جندري واضح بحسب نوع الوسيلة الإعلامية
سُجّل أدنى حضور للنساء في الإذاعة (6%) وأعلاه في الصحف (29%)، فيما بقي منخفضًا في التلفزيون (16%) والمواقع الإلكترونية (19%)، رغم كثافة المواد المنشورة في هذه الوسائل.

ضعف تموضع قضايا النساء كمحور للتغطية
لم تتمحور القصص حول المرأة سوى في 11 مادة من أصل 170، وغالبًا في السياسة والفن والرياضة، مع غياب شبه كامل عن الاقتصاد والعلوم والصحة، ما يعكس هامشية قضايا النساء في صلب الأجندة الإخبارية.

غياب شبه كامل لقضايا المساواة والسياسات العامة
اقتصر تناول المساواة بين الجنسين على مادة واحدة فقط وبشكل عرضي، مع غياب كامل (0%) لأي معالجة للسياسات العامة الداعمة للمساواة وعدم التمييز، ما يبرز تغييب هذا البعد عن التغطية الإخبارية.

مفارقة بين مشاركة النساء في الإنتاج الإعلامي ومضمون التغطية
رغم أن النساء يشكّلن أكثر من 60% من الصحافيين ومقدّمي الأخبار في معظم الوسائل المرصودة، لم ينعكس ذلك على حضورهن كمصادر أو فاعلات داخل المحتوى، ما يؤكد أن التمثيل العددي لا يؤدي تلقائيًا إلى تغيير في الخطاب الإعلامي.

اللغة الإعلامية كأداة لإعادة إنتاج التحيّز أو تفكيكه
تُظهر المعالجة الإعلامية أن استخدام لغة غير حسّاسة جندريًا يسهم في إعادة إنتاج التبعية الرمزية للنساء، في حين يتيح اعتماد معايير لغوية واضحة تقديم تغطية أكثر توازنًا تحترم استقلالية النساء ووكالتهن.

التوصيات العملية

اعتماد سياسات تحريرية ملزمة للتوازن الجندري في اختيار المصادر
وضع أهداف داخلية قابلة للقياس لرفع نسبة النساء كمصادر رئيسية وخبيرات، ولا سيّما في مجالي السياسة والاقتصاد.

إنشاء وتفعيل قواعد بيانات وطنية لخبيرات ومتخصصات
لتسهيل وصول غرف الأخبار إلى مصادر نسائية متنوعة، وتفادي حصر التغطية بالمصادر الرسمية التقليدية.

إدماج منظور المساواة الجندرية في التغطية السياسية والانتخابية
من خلال رصد مشاركة النساء المرشحات، برامجهن، العوائق البنيوية التي يواجهنها، والعنف السياسي القائم على النوع الاجتماعي.

توسيع الأجندة الإخبارية لتشمل القضايا الاجتماعية والحقوقية
ومعالجتها بوصفها قضايا مركزية، مع إبراز أثرها المباشر على النساء والفئات المهمّشة.

اعتماد أدلة أسلوب للغة الحسّاسة جندريًا
تجنّب تعريف النساء عبر علاقاتهن العائلية أو الزوجية، واعتماد توصيف مهني مستقل ومتوازن.

تعزيز التمثيل البصري العادل للنساء في الأخبار
والحد من التشييء أو التركيز على المظهر، من خلال معايير واضحة لاختيار الصور والمواد المرئية.

تدريب الصحافيين والصحافيات على الصحافة الحسّاسة جندريًا
بما يشمل اختيار المصادر، استخدام اللغة، الإطار السردي، وتغطية العنف القائم على النوع الاجتماعي.

تعزيز حماية الصحافيات من العنف والتمييز المهني
عبر تطوير بروتوكولات سلامة ميدانية ورقمية، وآليات شكوى ودعم مؤسسي فعّالة.

ربط الرصد الإعلامي بخطط تحسين قابلة للمتابعة
من خلال تحديد أهداف زمنية واضحة لردم الفجوة الجندرية، ونشر تقارير متابعة دورية حول التقدّم المحقق.

تعزيز دور الإعلام في تنفيذ التزامات لبنان الدولية
ولا سيّما اتفاقية سيداو، ومنهاج عمل بيجين، وقرار مجلس الأمن 1325، والهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، عبر إدماج هذه الأطر في التغطية الإخبارية والتحليلية.

مؤسسة مهارات

العنوان:
جديدة، المتن
لبنان

معلومات التواصل:
الموقع الإلكتروني: maharatfoundation.org
البريد الإلكتروني:
info@maharatfoundation.org

مهارات
Maharat

© بيروت ٢٠٢٦